

Distr.: General
9 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٩

الجلسة الثالثة

الجمعية العامة

اللجنة الثانية

الجلسة السابعة

محضر موجز للجلسة المشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "الاقتصاد الدائري من أجل أهداف التنمية المستدامة: من المفهوم إلى الممارسة"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس المشارك: السيد سكينر - كليه أرناليس (رئيس، اللجنة الثانية) (غواتيمالا)
الرئيسة المشاركة: السيدة كينغ (رئيسة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

المحتويات

بيان افتتاحي

حلقة النقاش حول الموضوع ١: "السياسات والبرامج التي تدعم الانتقال إلى اقتصاد دائري"

حلقة النقاش حول الموضوع ٢: "الشراكات من أجل تنفيذ الاقتصاد الدائري"

اختتام الجلسة المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-16875X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥.

بيان افتتاحي

- ٤ - ويسعى نموذج الاقتصاد الدائري جاهدا إلى تغيير العقلية ويتجاوز السعي إلى تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، ويمتد إلى الهدف ٧ المتعلق بتوفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف ٨ المتعلق بتوفير العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف ١١ المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والهدف ١٣ المتعلق بالعمل المناخي، والهدف ١٤ المتعلق بالحيطات، والهدف ١٥ المتعلق بالحياة في البر. ويعد هذا النموذج بفرض اقتصادية هائلة، بما في ذلك توليد إيرادات إضافية من المنتجات والعمليات القائمة والقدرة على حفز الابتكار والحد من تكاليف التشغيل.
- ٥ - وستركز حلقة النقاش الأولى على السياسات، والبرامج، والشراكات اللازمة لتمكين الانتقال نحو اقتصاد دائري. وبالنظر إلى ما اكتسبته الحركة العالمية ذات الصلة به من زخم، فإن هناك فرصا هامة لتسليط الضوء على الحلول الملموسة التي تدعم العملية الانتقالية بعيدا عن النماذج الاقتصادية غير المستدامة.
- ٦ - وعند انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ تحت رعاية الجمعية العامة، سيجتمع رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى لمناقشة حلول مبتكرة والتأكيد من جديد على التزامهم بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن يكون الاقتصاد الدائري جزءا لا يتجزأ من تلك المناقشات والتجارب، ويجب تقاسم أفضل الممارسات من أجل تسريع التغيير الذي هناك حاجة ملحة إليه.
- ٧ - السيد سكينر - كلييه أريناليس (الرئيس المشارك): قال إن العقود الأخيرة شهدت نموا غير مسبوق في الطلب على الموارد، يدفعه التصنيع السريع في الاقتصادات الناشئة واستمرار ارتفاع مستويات استهلاك المواد في البلدان المتقدمة النمو. ومن المنتظر أن يتجاوز عدد سكان العالم ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيزيد الضغط على ذلك الطلب. وقال إن النظام الاقتصادي الخطي الحالي يؤدي إلى التدهور البيئي، واستنفاد الموارد، وتراكم النفايات والتلوث، والتفاوت الشديد. ولذلك فإن هناك حاجة إلى نظام اقتصادي ذكي متعدد القطاعات يتيح فرصا جذابة للنمو المستدام والمنصف اجتماعيا.
- ٨ - وأشار إلى أنه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيكون من الضروري تسخير أوجه التآزر والتكامل والنظر في إمكانات التعويض. ويعزز الاقتصاد الدائري التآزر ويمكنه أن يحل التحديات المحلية والعالمية المتعلقة بالإفراط في الاستهلاك، ويخلق الوظائف، ويحل المشاكل، بما فيها مشاكل الصحة والنظافة الصحية، في البلدان

١ - السيدة كينغ (الرئيسة المشاركة): قالت إن الجلسة المشتركة ستركز على الانتقال من اقتصاد خطي قائم على "تناول واصنع واستهلك واطرح جانبا" إلى اقتصاد دائري. وقالت إنه توجد في صميم الاقتصاد الدائري فكرة إعادة تعريف النفايات ونماذج جديدة للأعمال التجارية وتصاميم منتجات جديدة. ويكتسي محور تركيز الحدث أهمية خاصة وقد استفاد من المناقشات التي دارت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٨، ولا سيما الاستعراض المتعمق للهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٢ - وأشارت إلى أن عددا متزايدا من الناس ملتزمون بإحداث تحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وهو تغيير هيكلي ضروري لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل عالم أكثر استدامة وعدلا. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيؤوي العالم بليوناً إضافياً من السكان، مع زيادة كبيرة متزامنة في الطلب على الموارد الطبيعية والمواد الخام. وفي الوقت نفسه، يتزايد الاستهلاك المحلي بشكل مطرد في جميع أنحاء العالم في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتستخدم البشرية موارد العالم بمعدل أسرع ١,٧ مرة من قدرة نظمه الإيكولوجية على تجديده. بيد أنه سيكون من الممكن الانتقال، من خلال العمل المشترك، من نموذج اقتصادي يعرض الكوكب والمستقبل للخطر.

٣ - وذكرت أن عالم الاقتصاد الألماني إ. ف. شوماخر ذكر منذ عقود أن البشرية بحاجة إلى نمط عيش مصمم من أجل الدوام، وحدّر من الشعور بأن البشر منفصلون عن الطبيعة وأنه يجب عليهم مصارعتها والسيطرة عليها. ذلك أنه إذا كسب البشر تلك المعركة، فسيجدون أنفسهم في الطرف الخاسر. ولقد أوهمت المنجزات العلمية والتكنولوجية المذهلة البشرية بأن لا حدود لقواها ويوازي هذا وهم آخر بأنها حلت مشكلة الإنتاج. واستند هذا الوهم على الخلط بين مفهومي الدخل ورأس المال. ذلك أن رأس المال الذي لم يكن من صنع الإنسان، وإنما وجدته لا غير، لا يمكن تعويضه. إذ من دونه، لا يمكن للإنسان أن يقوم بأي شيء. وقد استهلك النظام الصناعي الحديث ذات الأساس الذي بُني عليه، ما جعله يتعامل مع رأس المال بوصفه دخلا.

على وجه الاستعجال من إدماها غير المسؤول على البلاستيك المستخدم مرة واحدة. ولهذا تستحق الحكومات والمدن والمجتمعات المحلية التي تضطلع بدور ريادي في هذا الصدد الشناء.

١٤ - وأشار إلى أن استبدال نماذج الاقتصاد الدائري بنماذج الاقتصاد الخطي تخضع لمناقشة إيجابية في مجالس الحكومات ومجالس إدارات الشركات. وحثم بالقول إن الوقت قد حان لكل من اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يركزا أفكارهما ومواردهما وطاقتاهما على النهوض بالاقتصاد الدائري، وهو نهج منطقي لتفاعل البشرية مع الموارد المحدودة لكوكب الأرض.

حلقة النقاش حول الموضوع ١: "السياسات والبرامج التي تدعم الانتقال إلى اقتصاد دائري"

١٥ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحيطة من حيث الأثر الكربوني)، مدير المناقشة، قال إنه جاء إلى هذا الاجتماع من مزرعته في فيرمونت. وقال إنه لو كان بإمكانه أن يجلب بيئة أحيائية اصطناعية، فستكون هي سماد الأخصبة الطبيعي من مزرعته، لأن أطفال المدارس الذين يزورون المزرعة دائما ما تدهلهم نباتات الفطر التي تنمو فيه. تلك الفطريات تقتل البكتيريا وقد تكون مفيدة للعلماء في مكافحة البكتيريا المقاومة، وهي مثال رائع لتصميم يخلص من التلوث واستخدام النفايات فيما يفيد. ولهذا فإن البشرية ملزمة بالتصالح مع نفاياتها. وفي اتحاد غابات بلاك روك، تُستخدم النفايات من المراحيض السمادية في زراعة النباتات والزهور. وهذان مثالان من الأمثلة الرائعة للاقتصاد الدائري.

١٦ - واسترسل يقول إن معظم الناس ليسوا بعد على دراية بمفهوم الاقتصاد الدائري. ولذلك سيكون الاتصال البسيط والكفؤ مع الجمهور مهما. ويظل التعريف ذي النقاط الثلاث الذي تقدمه مؤسسة ماك آرثر في المتناول تماما، وهي: تصميم يخلص من النفايات والتلوث؛ والاستمرار في استخدام المنتجات والمواد؛ وتجديد النظم الطبيعية.

١٧ - وأشار إلى أن الفوائد الصحية والاقتصادية هي الرسالة التي تستخدم للترويج لمياه الصنبور بدلا من المياه المعبأة والمخففات الهوائية بدلا من المناشف الورقية. وهذه الخيارات لها منافع بيئية وأخلاقية أيضا، إلا أن الفوائد الصحية والاقتصادية تجري الإشادة بها أولا قبل غيرها.

١٨ - ووفقا للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، فإنه لم يتبق

النامية. ومن شأن جعل الإنتاج صديقا للبيئة، والكفاءة في استخدام الموارد، والانتقال في مجال الطاقة، وتعزيز الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف أن تعزز النمو المستدام بيئيا.

٩ - وأضاف أن الانتقال إلى اقتصاد دائري يمكن أن يفضي أيضا إلى إحراز تقدم في القضاء على الفقر والنهوض بسياسة الشمول من خلال بناء القدرة الإنتاجية وزيادة الفرص المتاحة للجميع. وستتطوي عملية الانتقال على التفاعل بين القطاعات والبلدان بالتوازي مع اتجاهات تكنولوجيا من قبيل الرقمنة والتشغيل الآلي. وينبغي النظر في التفاعلات الإيجابية والسلبية كليهما من أجل إعداد ردود ذات صلة.

١٠ - وتابع يقول إن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية تهدد رفاه الأجيال المقبلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ذلك أنه في كوكب موارد محدودة، يشكل الانتقال إلى اقتصاد دائري ضرورة لازمة وفرصة غير مسبوقه لتحقيق النمو والازدهار.

١١ - السيد طومسون (المبعوث الخاص المعني بالمحيطات): تكلم عن طريق اتصال بالفيديو، وقال إن الإعلاء من شأن الموضوع المطروح في وقت مبكر جدا من دورة الجمعية العامة أمر جدير بالثناء. وسيكون دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في أنظمة الاستهلاك والإنتاج هو الانتقال الرئيسي اللازم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ذلك أن نموذج الاقتصاد الخطي ببساطة ليس مستداما على كوكب موارد محدودة وستستنفذ في نهاية المطاف.

١٢ - وذكر أن استخدام الأراضي والبحار كمطارج لإلقاء الكميات الهائلة من النفايات التي ينتجها النموذج الخطي يُلوث ذات الأساس البيئي الداعم لاستمرار الحياة. ويُظهر حجم هذا التلوث سلفا آثارا سلبية كبرى على رفاه البشر. وقال إنه يواجه، بصفتة المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالمحيطات، آثار الاقتصاد الخطي كل يوم، لا سيما في شكل التلوث البحري الناتج عن البلاستيك الذي بلغ مستويات غير مقبولة. ويتطلب القضاء على آفة التلوث الناتج عن البلاستيك جهدا عالميا جماعيا واسع النطاق.

١٣ - وتابع قائلا إن الحلول موجودة - أحد أبرزها الاقتصاد الدائري. وأضاف أن البلاستيك منتج عجيب أبدعته العبقرية البشرية وسيستمر استخدامه لعدة أجيال قادمة. بيد أنه يجب أن يكون من النوع الصحيح: قابلا فعلا لإعادة التدوير و/أو التحلل الأحيائي. ويجب تخصيصه للاستخدامات الملائمة. ويتعين على البشرية الحد

والمحاكاة البيولوجية والتصميم المتجدد بعضاً من مدارس التفكير السبع الأساسية في الاقتصاد الدائري. ولذلك ينبغي الآن وضع تعريف جديد متسق للاقتصاد الدائري من أجل تحقيق العمل المتضام والناتج في القطاع العام، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني.

٢١ - وذكر أن الغرض الرئيسي من برنامج الاقتصاد الدائري للأمريكتين ومنتدى الاقتصاد الدائري للأمريكتين، الذي يضم ٣٥ خبيراً، هو تعزيز القدرات الإقليمية وفهم الظروف والاحتياجات المحلية لإيجاد أفضل طريقة عملية لتنفيذ حلول متوافقة مع الاقتصاد الدائري. ومن أجل اللحاق بالركب في الجامعات الأوروبية، بدأت العديد من الجامعات في الأمريكتين في تصميم برامج في التخصصات ذات الصلة. وأشار إلى أن تركيز الفريق ينصب على بناء الوعي بقيمة الاقتصاد الدائري للمناطق والأفراد في قطاعات اقتصادية محددة. ويمثل منتدى الاقتصاد الدائري للأمريكتين أهم مناسبة تُنظم لهذا الغرض؛ كما أن الجهود جارية لجعله مركزاً للامتياز لرواد المجال والمؤمنين به والممارسين له لعقد الاجتماعات وتبادل المعارف، وتقديم أفكار وبرامج جديدة والاستفادة منها على أساس تعريف مشترك للاقتصاد الدائري. ووجه دعوة إلى الجميع للانضمام إلى منتدى الاقتصاد الدائري للأمريكتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في سانتياغو، شيلي، من أجل المشاركة في الحوار الإقليمي الجاري.

٢٢ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): تساءل عن أكبر الحواجز السياسية في الأمريكتين والكيفية التي تُواجه بها.

٢٣ - السيد دي كوبا (مؤسس، برنامج الاقتصاد الدائري للأمريكتين ومنتدى الاقتصاد الدائري للأمريكتين): قال إنه عمل لحساب منظمة الدول الأمريكية لمدة سبع سنوات وإنه قاد، تحت رعايتها، إنتاج الدورة مُغلقة الحلقة في الأمريكتين، وهو البرنامج الإقليمي الأول لتطبيق تفكير الاقتصاد الدائري. وقال إنه يجري، من الناحية التقنية، تقييم المواد الخام وتنفيذ التصميم السليم من أجل كفاءة إمكانية استعادة المنتجات الجديدة على نحو فعال من حيث التكلفة، وإمكانية استرداد القديمة منها، وإعادة تدويرها بفعالية، وإدخالها من جديد في نظم الإنتاج. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الدائري ما فتى يلفت المزيد من الاهتمام داخل وزارات الاقتصاد والصناعة والإنتاج أكثر من وزارات البيئة. فالأولى ترى في الاقتصاد الدائري فرصة لتحسين الإنتاجية، والموقع، والقدرة التنافسية، والابتكار.

إلا ١٢ عاماً للتصدي لتغير المناخ وإيجاد عالم أكثر استدامة. ولهذا يجب خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى نصف مستويات عام ٢٠١٠؛ ومضاعفة الطاقة المتجددة ثلاثة أضعاف. وهذه المهمة ملحة ومضنية وضخمة. وقد انتبه الناس في الشارع العام وكذا المشاهير إلى التحذيرات الواردة في التقرير. ولذلك يجد هذا الوضع الآن صدى في أوساط الجمهور. وقد كان ذلك أيضاً هو غرض الاجتماع المشترك للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩ - واستطرد قائلاً إن هناك سبلاً عديدة لتصحيح المشاكل المنتظرة بحلول عام ٢٠٣٠. ويوجد تحالف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني في طليعة القيادة في مجال المناخ فيما بين المدن على الصعيد العالمي، وقد أصدر التحالف تقريراً معنوناً، "مغيرات قواعد اللعبة: إجراءات جريئة تتخذها المدن لتسريع وتيرة التقدم نحو تحييد أثر انبعاثات الكربون"، بشأن السبل السبعة التي يمكن من خلالها للمدن أن تغير قواعد اللعبة بصفة منهجية وهيكلية. ويُعتبر بول هاوكن أيضاً رائداً في التفكير في مجال الاقتصاد الدائري من خلال كتابه "مشروع الإنضاب" (*Downward Project*)، ولذلك فإن تلك الأفكار مألوفة. والناس واعون بأن عليهم خفض استهلاك اللحوم، وتجنب الموضة السريعة، وتقليص أحجام الأسر. والسؤال المطروح هو كيف يمكن إشراك المجتمع المدني وتعزيز إحداث التغييرات السلوكية والثقافية اللازمة. إذ ينبغي أن يغدو أمراً محبباً أن يتم إعادة استخدام الملابس، وامتلاك زوج واحد من الأحذية الرسمية، وتناول الطعام النباتي في المقام الأول، واستخدام النقل العام. والناس يهتمون بأنفسهم في المقام الأول؛ بيد أنهم أفتعوا باستخدام مياه الصنبور والمجففات الهوائية لأيديهم من خلال ما تعد به من صحة أفضل، ومن توفير المال والوقت. وفي سياق تعزيز الاقتصاد الدائري وتشجيع الناس على الحد من الاستخدام، وإعادة الاستخدام، والتدوير، وتحديد النظم الطبيعية، سيكون من المفيد التركيز على الصحة والاقتصاد، وأحياناً الأمن. ودعا المشاركين في حلقة النقاش إلى تقديم عروضهم.

٢٠ - السيد دي كوبا (مؤسس، برنامج الاقتصاد الدائري للأمريكتين ومنتدى الاقتصاد الدائري للأمريكتين)، تحدث بصفته عضواً في حلقة النقاش، مستعينا في إلقاء بيانه بعرض بالشرائح الرقمية، وقال إن هناك العديد من التعريفات للاقتصاد الدائري. وأشار إلى أنه عندما بدأت مؤسسة إلين ماك آرثر في تعميم هذا المصطلح، جرى دمج مدارس التفكير من أجل إيجاد تعريف متسق. وتمثل مدارس الرأسمال الطبيعي، والتصميم غير المولّد للنفايات،

٢٤ - وعلى الرغم من ذلك، يربط العديد من الأشخاص الاقتصاد الدائري على الفور بإعادة التدوير في حين أن المسألة تتجاوز النفايات في الواقع. ومن المهم أن ندرك أن التحدي الحقيقي هو كفاءة استخدام مجموعة من المنتجات الموجودة سلفاً في السوق استخداماً مفيداً. ولهذا يجب في المستقبل تهيئة ظروف سوقية واقتصادية مواتية من أجل إغلاق الحلقة وتحقيق التعدد فعلاً داخل الدورات البيولوجية أو التقنية. وليس الاقتصاد الدائري إلا أحد العناصر المفيدة في المناقشة. والهدف منه ليس هو تقليل الآثار السلبية من قبيل التلوث؛ بل إنه يوفر فرصة للذهاب أبعد من ذلك وخلق القيمة. ويُعد توليد القيمة مفهوماً رئيسياً.

٢٨ - وبناء على ذلك الأساس، أنشئت، في مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، المنصة الأوروبية لأصحاب المصلحة في الاقتصاد الدائري. والغرض منها هو النهوض بمفهوم الاقتصاد الدائري بين الدول الأعضاء والتواصل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ونقابات العمال، والحكومات المحلية. ويهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين شبكات أصحاب المصلحة من أجل تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتحديد الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعترض عملية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. وتدير المنصة سهلة الاستعمال المفوضية الأوروبية وينسق أعضاؤها عملها. وتمكن المنصة من البحث عن أفضل الممارسات، والدراسات والاستراتيجيات الوطنية، كما أنها تتيح للضيوف المساهمة بتجارهم الخاصة.

٢٩ - وتابعت قائلة إن عمل معهد إرنست لوبان للبحوث المتعلقة بالاقتصاد الدائري والبيئة يركز على ثلاث مسائل: تبادل أفضل الممارسات، وتعزيز الحوار وتوفير المعرفة، وتحديد المشتركين. وقد أطلقت المنصة دراستين عن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها المشاريع الاجتماعية في الاقتصاد الدائري المنظومي وتحليلاً للسلوك المتعلق بإحداث العلامات التجارية. وعلى الصعيد الأوروبي، حددت المنصة أكثر من ١٥٠ ممارسة جيدة، يركز معظمها على إدارة النفايات والمواد الخام الثانوية. وأضافت أن الحواجز التي تحول دون تنفيذ تدابير الاقتصاد الدائري ترجع أساساً إلى عدم الكفاية، وقصور التشريعات والضعف في التعليم، بما في ذلك عدم التشديد على أساليب التفكير والسلوك والابتكار الدائرية. وختتمت بالقول إن الحد من النفايات، وفرص العمل الجديدة، وإيجاد قيمة مشتركة، وإقامة عالم مستدام: هي الفرص التي سيوفرها اقتصاد دائري.

٣٠ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): طلب إلى السيدة لاکاتوس تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة، وتقديم إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للجمهور الوصول إلى الموقع الشبكي للمنصة الأوروبية لأصحاب المصلحة في الاقتصاد الدائري من أجل البحث عنها.

٣١ - السيدة لاکاتوس (رئيسة، معهد إرنست لوبان لبحوث الاقتصاد الدائري والبيئة): قالت إنه يمكن للمحتوى الحراري المجاني

٢٥ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): استفسر عن إنشاء البرامج الجامعية بشأن الاقتصاد الدائري للمساعدة على زيادة الوعي في المجتمع المدني.

٢٦ - السيد دي كوبا (مؤسس، برنامج الاقتصاد الدائري للأمریکتین ومندوب الاقتصاد الدائري للأمریکتین): قال إن إيجاد الوعي بشأن تلك البرامج جهد غير منظم ومشتت؛ ويجب أولاً تحديد هدف إقليمي مشترك من أجل تفادي النشر العقيم لرسائل متضاربة بين الجمهور. وأشار إلى أن هناك حاجة ملحة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف الاقتصاد الدائري إذا كان لنتائج فعالة طويلة الأجل أن تتحقق.

٢٧ - السيدة لاکاتوس (رئيسة، معهد إرنست لوبان للبحوث المتعلقة بالاقتصاد الدائري والبيئة): تحدثت بصفتها عضواً في حلقة النقاش، مستعينة في إلقاء بياحها بعرض شرائح رقمية، وقالت إن موضوع الاقتصاد الدائري له صلة بجميع أعمال الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن نموذج النمو الحالي أخرج ملايين الأشخاص، بمعجزة، من براثن الفقر ونقلهم إلى حياة مجزية ملؤها الرخاء. إلا أن جدواه في الأجل الطويل تواجه التشكيك. ذلك أن الكوكب يتعرض للتدمير بسرعة ونطاق يجلسان الأنفاس، لا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد حان الوقت لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي العالمي من أجل دفع عجلة الازدهار وفق ما تتحمله قدرة الكوكب وبما يتماشى مع مفهوم الاقتصاد الدائري. ويشمل هذا المفهوم نظام التخلص من النفايات نهائياً والغلّاف الأحيائي والفضاء التكنولوجي والمحيط البشري، حيث تكتسي جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أهمية في إنشاء عملية تصميم النظم تتسم بالتجدد وشمول الجميع. ولهذا يركز النهج المنظومي الأوروبي إزاء المناطق التي في طور

للاقتصاد الخطي على أنه مشكلة عند مقارنته بالاقتصاد الدائري. فالبيئة تشمل كل شيء، وأي تغيير في حالتها، إيجاباً أو سلباً، يفرز تأثيراً كبيراً على سلامة النظام الإيكولوجي، بما في ذلك صحة ورفاه الكائنات الحية الموجودة فيها. وتلك حقيقة معيشة.

٣٧ - وتابع قائلاً إن الاقتصاد الخطي يسبب مشاكل عديدة، منها تدهور الأراضي بسبب استغلال المحاجر، وتلوث الهواء الناجم عن حرق النفايات، وتلوث المياه بسبب الفضلات السائلة ومحاري النفايات، والمنازل، والصناعات، والمدن المتأثرة بالنفايات الإلكترونية. وتتأثر البحار والمحيطات كذلك، وكله بسبب تزايد السكان والمشاكل المرتبطة بالتصميم. كما أن السرطان، واختلالات جهاز الغدد الصماء، والعاهات الإنجابية، والأطفال الذين يولدون بإصابة في المخ أو غير ذلك من آثار السمية العصبية، وإضعاف النظم المناعية هو كله نتيجة للمواد الكيميائية المطروحة في البيئة بسبب نظم الإنتاج والاستهلاك الخطية.

٣٨ - ومع ذلك، قال، في معرض تتبع تاريخ ظهور التنمية المستدامة، إن السؤال الأول الذي طُرح هو كيف يمكن للأعمال التجارية أن تكون مستدامة. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، ولدت فكرة الاقتصاد الأخضر باعتباره مكملاً للتنمية المستدامة بعد نقاش كثير. وعززت عملية مراكش مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في وقت مبكر. وينصب التركيز الآن على الاقتصاد الدائري، وهو نهج غير مولد للنفايات من أجل تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتحقيق المزيد من التناغم بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وقد كان النموذج القدم نهجاً مولداً للنفايات.

٣٩ - وفي نيجيريا، أنشأت الوكالة الوطنية لإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية برنامج المسؤولية الممتدة للمنتجين من أجل تمديد المسؤولية المادية و/أو المالية للمنتجين لتصل إلى مرحلة ما بعد المستهلك من دورة حياة المنتج. ويشجع البرنامج على إدماج التكاليف البيئية المرتبطة بالسلع على طول دورة حياتها ضمن أسعارها في السوق. ويركز البرنامج على سبيل الأولوية على معالجة المنتجات الاستهلاكية في نهاية استعمالها لزيادة كمية ودرجة استعادة المنتج والتقليل إلى أقصى حد من الآثار البيئية للنفايات. وتشمل مزايا البرنامج تشجيعه لتجنب الهدر والوقاية الفعالة من التلوث والحد منه؛ ومعالجة النفايات باعتبارها مورداً؛ وخلق الثروة وتعزيز الوظائف الخضراء؛ وتحسين الأداء البيئي للمنتجين؛ وإيجاد فرص الابتكار والتعلم وتطبيق أفضل

أن يتيح، في مجال إنتاج الصلب، إعادة تجديد المواد الخام. وفي صناعة النسيج، يمكن إعادة استخدام المواد في البناء أو من خلال حمايتها بطريقة مختلفة.

٣٢ - وتابعت قائلة إنه من السهل العثور على ممارسات جيدة في الموقع الشبكي للمنصة الأوروبية لأصحاب المصلحة في الاقتصاد الدائري أو من خلال رسائل البريد الإلكتروني. ويمكن للجمهور أيضاً أن يقوم بتحميل الممارسات الجيدة الخاصة به، التي تخضع للتقييم. وإذا تبين أنها وحيهة، تضاف إلى المنصة.

٣٣ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): سأل السيدة لاکاتوس عما يعطيها الأمل في ظروف قد تبدو قائمة.

٣٤ - السيدة لاکاتوس (رئيسة، معهد إرنست لوبان لبحوث الاقتصاد الدائري والبيئة): قالت إن نتائج أحد المشاريع في رومانيا أعطتها الأمل. فقد جرى إنشاء بنك للأغذية من أجل إعادة استخدام ما يُهدر من أغذية المتاجر الكبرى في المدارس العامة ولفائدة المشردين. بيد أن القيود التشريعية المفروضة على تلك الاستخدامات لا تزال قائمة ويجب القيام بمزيد من العمل لتجاوزها.

٣٥ - وقالت إن الأمل يغمرها عندما ترى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تُفتح منظماتها طلباً للمساعدة في تنفيذ الاقتصاد الدائري، بما في ذلك إحدى الشركات التي تقوم بجمع الزيوت المستخدمة من الفنادق والمطاعم. وأشارت إلى أن التكنولوجيا بلغت مستوى من التقدم يجعل جمع تلك الزيوت ممكناً. وختمت بالقول إن تلك النجاحات مشجعة في مواجهة هذا العمل الصعب.

٣٦ - السيد أنوكام (المدير العام، الوكالة الوطنية ل إنفاذ المعايير والأنظمة البيئية، نيجيريا)، تحدث بصفتة عضواً في حلقة النقاش مستعينا في عرض بيانه بالشرائح الرقمية، وقال إنه يود أن يتناول الاقتصاد الدائري من المنظور الحكومي ومنظور حماية البيئة. وقال إنه تناول مسألة النفايات بصفاته تلك لسنوات عدة وأشار إلى حدوث تحول مثير للاهتمام في النموذج المتبع في تعريفها. وذكر أن أحد البلدان أصر، قبل سنوات، على أنه لا ينبغي الاستمرار في تسمية النفايات نفايات، وإنما موارد ثانوية. وفي وقت من الأوقات، أُشيد بالبلاستيك باعتباره أعظم ابتكارات العلوم؛ بيد أن وجهات النظر حيال البلاستيك تتغير في الوقت الراهن. وجرى إنتاج بعض المواد الكيميائية لمساعدة البشرية؛ والآن، اعترُف بأن بعضها مسبب للسرطان. ويُنظر الآن

٤٥ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): تساءل عما إذا كان المنتجون المشاركون قد أصبحوا رسلا متحمسين لخطوة برنامج المسؤولية الممتدة للمنتج. وتساءل أيضا عما إذا كان المستهلكون يغيرون ممارساتهم التسويقية لدعم الصناعات التي تُشارك في البرنامج.

٤٦ - السيد أنوكام (المدير العام، الوكالة الوطنية لإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية، نيجيريا): قال إن مستوى الاهتمام والاستعداد بين أصحاب المصلحة في الصناعة مشجع للغاية. وقال إن منظمة مسؤولية المنتج في قطاع المشروبات متحمسة للغاية وأنشأت نظاما للإدارة وسُجلت بوصفها كيانا قانونيا بدعم من الحكومة. ويقف وراء هذا النموذج القطاع الخاص ويعمل بصورة مستقلة، مع تلقي توجيهات من حين لآخر من الوكالة الوطنية لإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية.

٤٧ - وأشار إلى أن وعي المستهلكين في تزايد وهو يتوقف على مستويات الإمام بالقراءة والكتابة وجهود الاتصال. وقد اختار برنامج الأمم المتحدة للبيئة "التغلب على التلوث البلاستيكي" كموضوع ليوم البيئة العالمي لعام ٢٠١٨، وهو ما أثار اهتماما كبيرا في نيجيريا وساعد في زيادة الوعي. وكانت مشاركة جميع أصحاب المصلحة أمرا أساسيا في هذا الجهد.

٤٨ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): دعا الحضور إلى طرح أسئلة. وأشار إلى أن محل الأمم المتحدة لبيع الهدايا لا يبدو أنه يعرض منتجات التجارة المنصرفة، والمنتجات العضوية. وأكد على ضرورة تصحيح هذا الوضع، لأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مثالا يحتذى به فيما يخص مبادئ الاقتصاد الدائري.

٤٩ - السيدة إمت (نيجيريا): قالت إن حجم سكان بلدها، وهو سابع أكبر بلد في العالم والأكبر في أفريقيا، يعني أن قدرا كبيرا من الاستهلاك والإنتاج يحدث هناك. وسألت عما إذا كان يمكن تكرار الممارسات الجيدة التي أتت على ذكرها السيدة لاكاتوس في منطقة مثل أفريقيا، حيث تختلف نوعا ما أعداد السكان، والمشهد الإنمائي، والثقافة، والتفاهم الاجتماعي، والمستويات التعليمية، والهيكلة الاقتصادية. وقالت إن سؤالها الثاني، الموجه إلى السيد أنوكام، هو ما هي أشكال الصد أو التحديات، وما هي الفرص، التي واجهها في عمله، سواء في المستويات الحكومية أو السياساتية أو التشريعية أو العملية.

الممارسات العالمية؛ وتحسين النوعية البيئية؛ وفوق كل ذلك، تعزيز الإدارة المسؤولة لدورة حياة المنتج من خلال نظام الاستعادة وإعادة التدوير والتخلص النهائي من النفايات.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن الوكالات الحكومية، ومنظمات مسؤولية المنتج، والمنتجين، والقائمين بإعادة التدوير، والجامعين، والجامعين غير الرسميين والمستهلكين هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في تنفيذ برنامج المسؤولية الممتدة للمنتج. ويتمثل دور الوكالة الوطنية لإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية في إنفاذ قوانين ولوائح الاستعادة المعمول بها، ووضع المعايير البيئية، واستعراض وإقرار خطط الإشراف، وتعزيز البرنامج نفسه، ورصد منظمات مسؤولية المنتج التي أنشأها القطاع الخاص، وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال كفالة امتثال جميع أصحاب المصلحة، الوطنيين ومتعددي الجنسيات، للمتطلبات السارية.

٤١ - واسترسل قائلاً إن التحالف الوطني للاستهلاك والإنتاج المستدامين يجمع كافة الوكالات الحكومية الرئيسية المشاركة في الاستهلاك والإنتاج وبين المؤسسات التجارية. وحتى الآن، جرى تسجيل منظمات مسؤولية المنتج من قطاعات المشروبات والإلكترونيات. وسيتم في المستقبل استهداف مجاري نفايات سائلة أخرى.

٤٢ - وقال إن وكالته تعمل مع المنظمات على الصعيد الدولي من أجل تعزيز هذه العملية. وهناك اقتراح قيد التطوير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم تنفيذ البرنامج في نيجيريا.

٤٣ - وأشار إلى أن سبل المضي قدما لا بد وأن تشمل المشاركة النشطة للقطاع الخاص في برنامج المسؤولية الممتدة للمنتج، ولا سيما من جانب الشركات متعددة الجنسيات، وتثبيط استخدام البلدان النامية كمطرح لإلقاء المنتجات التي لا ترقى إلى المعايير والنفايات التي لا يمكن إعادة استخدامها. ويقضي الإنصاف ألا يتم إلقاء النفايات من جزء من العالم في جزء آخر منه يفتقر إلى الموارد والقدرة على التعامل مع تلك النفايات. وهذا ليس نهجا متوازنا.

٤٤ - وختم بالقول إن المنصات العالمية والإقليمية لتبادل المعارف، واستقرار الأسواق العالمية للمواد الخام الثانوية، وزيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة سيكون أمرا أساسيا لتعزيز الاقتصاد الدائري. ولا ينبغي للمواد الكيميائية المحظورة أن تعبر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من بلد إلى آخر. ويجب تطوير المجمعات الصناعية الإيكولوجية، ويجب، فوق كل ذلك، زيادة التوعية العامة.

وبالنسبة لتلك الشركات، تزداد أهمية اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.

٥٣ - وأعربت عن رغبة مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا في التأكيد على الحاجة إلى مساهمات معززة من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد العالمية واستهلاكها وإنتاجها بصفة تدريجية. وشددت على أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، مع إيجاد فرص العمل اللائق والفرص الاقتصادية والمساهمة في القضاء على الفقر.

٥٤ - وذكّرت بالعزم المشترك على حماية كوكب الأرض من التدهور، مع كفالة أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بأنماط العيش في ظل تنمية مستدامة متناغمة مع الطبيعة. وقالت إن البلدان النامية بحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية لتعزيز القدرات المالية والتكنولوجية من أجل اعتماد أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين جددت تأكيد انحراطها البناء مع شركائها في السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٥٥ - السيدة زيتلر (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن وفد الاتحاد يرحب بطرح الاقتصاد الدائري للمناقشة. وقالت إن له أهمية ليس فقط لتحقيق الهدف المتمثل في فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وهو أحد التحديات الرئيسية التي أبرزها الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، بل ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتصدي لظاهرة تغير المناخ كذلك. وذكّرت أن دراسة أجريت مؤخرا تقدر أن تدابير الاقتصاد الدائري يمكن أن تخفض الانبعاثات العالمية بمقدار ٣,٦ بلايين طن في السنة بحلول عام ٢٠٥٠. وستعزز تدابير الاقتصاد الدائري أكثر تنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد كانت تلك نقطة رئيسية في ضوء النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

٥٦ - وتابعت قائلة إن فك الارتباط سيشكل دفعة قوية للازدهار والتنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه سيحدد من الحاجة إلى الموارد. ووفقا لما ورد في دراسة أعدها الفريق الدولي المعني بالموارد، فإنه من الممكن تحسين كفاءة استخدام الموارد، مما يؤدي إلى خفض في عمليات الاستخراج وفي الآن نفسه تعزيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي. وأعربت عن رغبة الاتحاد الأوروبي في إثبات أن تحقيق الازدهار مع تخفيف الضغط على البيئة أمر ممكن. ومن هذا المنطلق،

٥٠ - السيدة لوي (النرويج): قالت إنها ترغب في تسليط الضوء على مسألة القمامة البحرية، وهي إحدى القضايا البيئية الأسرع تفاقما. فكل دقيقة، تندلق ١٥ طنا من القمامة في المحيطات، ينشأ أكثر من ٨٠ في المائة منها من مصادر موجودة في البر. ولهذا فإن هناك حاجة ملحة لإجراء تحسينات في إدارة النفايات وينبغي أن تكون أولوية رئيسية. فالقمامة البحرية تعبر الحدود. فعلى سبيل المثال، اكتُشف أحد الحيتان ميتا وهو مليء بالبلاستيك قبالة الساحل النرويجي. ولذلك يجب على الحكومات، والصناعة، والمجتمع المدني، والمستهلكين، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات دولية كالأمم المتحدة القيام بعمل جماعي من أجل مكافحة البلاستيك، ويجب أن تنخرط الصناعة في إنتاج أشكال جديدة من البلاستيك لا تطرح ببساطة في المحيطات.

٥١ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحيطة من حيث الأثر الكربوني): قال إن تعليق السيدة لوي يسلط الضوء على النقطة التي أثارها السيد دي كوبا، ألا وهي أن إعادة التدوير لا تكفي لحل تلك المشاكل وأنه حتى البلاستيك المعاد تدويره والموضوعة تخلفان مشاكل معقدة.

٥٢ - السيدة الجرف (مصر): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن الاقتصاد الدائري لا يشكل جزءا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على الرغم من أنه مفهوم يمكن أن يعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللأسف، أظهر المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ أن الوتيرة الحالية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير كافية، بعد ثلاث سنوات من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وقال إن هناك حاجة إلى وسائل تنفيذ مُعززة وبيئة عالمية مواتية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى حجم ومستوى طموح خطة عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك خيارات التمويل المستدام، والشراكات العالمية، والاستثمار الطويل الأجل. ورغم إقرارها بأن خطة عام ٢٠٣٠ غير قابلة للتجزئة، شددت على الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ التام لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأن تتولى البلدان المتقدمة النمو الريادة في هذا المجال. وأشارت إلى أن فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي بما يتماشى وهذا الإطار يمثل تحديا مستمرا سيتطلب تحولا عميقا في الممارسات التجارية وسلاسل القيمة العالمية، ولا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية الكبيرة.

الاقتصاد الدائري. وهناك قدر كبير من إمكانيات النمو للشركات المبتكرة، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء؛ ولذلك ينبغي تعزيز الحوارات المباشرة فيما بين مؤسسات الأعمال التجارية. وينظم الاتحاد الأوروبي هذه المناسبات بانتظام مع مختلف الشركاء في جميع أنحاء العالم.

٦٠ - السيدة الهلالي (المغرب): قالت إن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تنفيذها في إطار نموذج الاقتصاد الخطي الحالي. وقالت إنه اقتناعا من المغرب بأن الانتقال إلى الاقتصاد الدائري أمر لا بد منه، اتبع نهجا استباقيا. ففي عام ٢٠١٦، بدأ بحظر استيراد، وتصدير، وتسويق، واستخدام الأكياس البلاستيكية في التعبئة. وتعمل الحكومة أيضا على دعم الشركات التي تهم أنشطتها بشكل مباشر إنتاج البلاستيك من أجل تيسير الانتقال إلى عمليات أكثر استدامة.

٦١ - وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارا شاملا لتحقيق هذا التحول، كما أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ سيركز على الأهداف التي ستدفع بها المزاي الفنية لنموذج الاقتصاد الدائري قداما. وقالت إن وفد بلدها يرى أن البلديات والسلطات المحلية لها أهمية خاصة في هذا الصدد. وقد أدرج بعضها هذا النهج بالفعل في نماذجها للأعمال التجارية والحكومة المحلية. بيد أنه حتى يُكَلَّل هذا النموذج بالنجاح، ينبغي إحداث تغيير سوسيوولوجي في النزعة الاستهلاكية. وأشارت إلى أن نظم الإنتاج التقليدية كانت على درجة كبيرة من الدائرية والشمول بطبيعتها؛ كما أن المنتجات الحرفية اليدوية الصنع، والأغذية والحلي التقليدية كلها أمثلة على التراث الثقافي للأسلاف، إلا أنها كانت مستدامة، ودائرية، وصديقة للبيئة بشكل كبير. وقد حان الوقت للعودة إلى هذه الأنشطة. ولا يمكن للاقتصاد الدائري أن يصبح أداة ملموسة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ إلا إن كان الأفراد والمجتمعات المحلية واعين وعيا تاما ومشاركين مشاركة كاملة في العملية.

٦٢ - وختاما، قالت إن الحكومات وإن كانت تستطيع أن تساعد في تصميم البرامج والسياسات بما يتوافق مع خطة عام ٢٠٣٠، فإن القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم جهات فاعلة رئيسية في تصميم المنتجات والتحول إلى الاقتصاد الدائري. ومن شأن تمكين هذه المؤسسات فضلا عن مؤسسات الشباب أن يحفز الاستثمار في تلك النماذج. وسيكون التعليم والبحوث والتدريب المهني هي نقاط الانطلاق.

أطلقت حزمة شاملة بشأن الاقتصاد الدائري في ٢٠١٥ مع برنامج عمل طموح للغاية يغطي دورة حياة المنتجات ابتداء من التصميم، وإدارة النفايات، وإعادة تدويرها، وصولا إلى سوق المواد الخام الثانوية. وأحد العناصر الهامة في ذلك هو تطبيق نهج الاقتصاد الدائري إزاء قطاع البلاستيك، وهو قطاع رئيسي بالنسبة لجميع الاقتصادات. وقد نشرت "الاستراتيجية الأوروبية للمواد البلاستيكية في اقتصاد دائري" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ واستضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مناسبة مشتركة مع المفوضية الأوروبية لإطلاق المنبر العالمي للبلاستيك. وتشكل هذه المناسبات دليلا على الوعي العالمي الكبير بمشكلة البلاستيك والالتزام القوي في جميع أنحاء العالم بمعالجة التلوث بالبلاستيك.

٥٧ - واسترسلت قائلة إن الاقتصاد الدائري لا يمكن أن ينجح إلا إذا نفذ على الصعيد العالمي بسبب الترابط الوثيق بين السلاسل الاقتصادية العالمية للتوريد وسلاسل القيمة. ولهذا، يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع شركائه. وقالت إن الاتحاد أبرم مذكرة تفاهم مع الصين لإقامة تعاون وثيق بشأن الاقتصاد الدائري ونظم "المنتدى الدولي المعني بالاقتصاد الدائري: إنتاج المستقبل" مع شركاء من أمريكا اللاتينية في مناسبة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في بيرو. وقد دأبت جنوب أفريقيا أيضا على التعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي بشأن الاقتصاد الدائري.

٥٨ - واستطردت قائلة إن حضور ممثل عن المنصة الأوروبية لأصحاب المصلحة في الاقتصاد الدائري أثناء الاجتماع المشترك بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر جدير بالتقدير الكبير. ويشكل هذا المنبر مركزا لتطوير الأفكار التي يمكن تبادلها بعد ذلك مع أصحاب المصلحة في أجزاء أخرى من العالم، وليس داخل الاتحاد الأوروبي وحده.

٥٩ - وفي الختام، شددت على أهمية المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية على جميع المستويات من أجل مشاريع الاقتصاد الدائري، مثل برنامج الاتحاد الأوروبي "التحول إلى الأخضر" (SWITCH to Green) الذي يدعم إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويجري كذلك تعزيز الاستثمارات من خلال خطة الاتحاد الأوروبي للاستثمار الخارجي من أجل تمكين مشاريع الاقتصاد الدائري من الحصول على التمويل العمومي، ومن ثم الاستفادة من التمويل الخاص عن طريق تلك الخطة من أجل العمل فعلا على تشجيع مقترحات المشاريع التي تحتوي على عنصر من عناصر

٦٩ - ويُقدّر أن ما يقارب ٧٠ في المائة من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام ٢٠٥٠. ويتطلب جعل هذه المدن مستدامة إعادة النظر بشكل تام في أساليب العيش الحضرية. ذلك أن مجرد إعادة التدوير لا تكفي. وذكر أن أروبا تقوم بتصميم مدن جديدة ومشاريع جديدة في شكل حلقات دائرية يمكن أن يُعاد فيها استخدام النفايات المنتجة في أحد المواقع في مواقع أخرى. وذكر أن حوالي ٤٠ في المائة من النفايات تفرزها صناعة التشييد، التي تتسم بالتشتت وتتطلب تغييرا هيكليا عاجلا، بما في ذلك سلاسل الإمداد المتكاملة والنهج المشتركة القائمة على أساس تقاسم المكاسب والحوافز. ومن شأن دمج النظم التي كانت منفصلة فيما مضى أن يقلل من استهلاك الموارد.

٧٠ - واستطرد قائلاً إن الانتقال إلى اقتصاد دائري حقيقي سيستغرق أجيالاً، بالنظر إلى حجم وتعقيد هذا المسعى. هذا وتقف العديد من العقبات في طريق هذا التحول في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي لحلول الاقتصاد الدائري أن تصبح تكلفتها أكثر يسراً للأعمال التجارية، ويتعين كذلك وضع اللوائح من أجل وضع آليات الدفع والجذب. ويجب حشد الجهات الفاعلة الصناعية وإنشاء الشراكات على نطاق القطاعين العام والخاص. والاقتصاد الدائري هو نمط تفكير؛ وهو يتعلق بإعادة النظر في كل ما درج الناس على فعله. ولهذا يجب التخلي عن تعويذة "تناول واصنع واطرح جانبا". وفي هذا الصدد، تُعد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال الاقتصاد الدائري التي وقعتها مؤخرا كل من الصين والاتحاد الأوروبي علامة مشجعة.

٧١ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): قال إنه سيكون من المفيد معرفة ما تطلبه شركة أروبا من مطوريها ومديري المشاريع لديها وما الذي يجري القيام به لجعل مبادرات الشركة تصل إلى انتباه الجمهور. وأشار إلى حالات تتعلق بشركات تقدم أعمالاً ملهمة في مجال التنمية المستدامة لم ينتبه إليها مستهلكو منتجاتها. ويشكل عدم إعلانها عن العمل مباشرة في أوساط عملائها فرصة ضائعة لزيادة الوعي.

٧٢ - السيد ليمينس (المدير العالمي وقائد الخدمات الاستشارية العالمية، شركة أروبا): قال إن جميع الأطراف في سلسلة الإمداد تُشجع على التفكير في عملية تطوير مدينة أو أصل من الأصول ككل. وثمة سؤال ربما يكون عن كيفية تشييد مبنى لن يترك بعد ٣٠ عاماً أي أثر متعلق بالموارد. وتقدم صناعة الصلب مثلاً آخر:

٦٣ - وينبغي للشركات التي تتخذ إجراءات مبتكرة لتنفيذ مبادرات الاقتصاد الدائري أن تحظى بإمكانية الحصول على القروض بشروط تفضيلية. والمغرب نشيط في هذا الصدد، ولا يزال أمامه الكثير ليتعلمه من البلدان الأخرى، لا سيما في بلدان الجنوب، التي تؤدي دوراً ريادياً في تلك النماذج.

٦٤ - السيدة لكاتوس (رئيسة، معهد إرنست لوبان لبحوث الاقتصاد الدائري والبيئة): قالت إن بعض أفضل الممارسات التي أشارت إليها يمكن أن يطبق على نطاق صغير في أفريقيا. لكن نظراً لارتفاع تكلفتها، فإن تطبيقها قد يكون صعباً في بعض البلدان.

٦٥ - السيد أنوكام (المدير العام، الوكالة الوطنية لإنفاذ المعايير والأنظمة البيئية، نيجيريا): قال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة وعي المنتجين والمستهلكين. وينبغي للشركات الكبرى أن تكون قدوة يُحتذى بها، إلا أن بعضها لم يبد إلا ميلاً محدوداً لفعل ذلك حتى الآن. بيد أنه من المشجع أن الأعمال التجارية الناشئة مهتمة بحماية البيئة وأن فكرة الاقتصاد الدائري تجذب الاهتمام.

٦٦ - السيد دي كوبا (مؤسس، برنامج الاقتصاد الدائري للأمريكتين ومنتدى الاقتصاد الدائري للأمريكتين): حث على إجراء تحول في التفكير من الكفاءة في استخدام الموارد إلى الفعالية في استخدامها. فبدلاً من العمل على جعل قنينة البلاستيك أخف، ربما ينبغي إعادة النظر في الطريقة التي تُلفف بها السلع. وإلى أن تستقر الأمم المتحدة على تعريف مشترك للاقتصاد الدائري، ستظل الجهود المبذولة لتعزيزه مجزأة.

حلقة النقاش حول الموضوع ٢: "الشراكات من أجل تنفيذ الاقتصاد الدائري"

٦٧ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني)، مدير المناقشة، دعا المشاركين في حلقة النقاش إلى تقديم بياناتهم.

٦٨ - السيد ليمينس (المدير العالمي وقائد الخدمات الاستشارية العالمية، شركة أروبا (Arup)): قال، بصفتها عضو حلقة النقاش، مرفقاً بيانه بعرض بالشرائح الرقمية، إن مفهوم الاقتصاد الدائري يمكن أن يصبح نموذجاً دائماً لاقتصاد ترميمي وصناعي. والتحدي هو تفجير تلك الإمكانيات الكامنة في شكل تطبيقات ملموسة. وقال إن أروبا شركة عالمية رائدة ملتزمة بتكثيف صناعة البناء مع مبادئ الاقتصاد الدائري في أربعة مجالات رئيسية: المدن، والطاقة، والنقل، والمياه.

بالمناذج الابتكارية للاستعارة بدلا من الامتلاك، وزيادة التركيز على الاستدامة في قطاعات مثل صناعة الموضة.

٧٦ - وتابعت قائلة إنه من الممكن توخي اقتصاد منصف وشامل للجميع، تخلق فيه النهج الدائرية للأعمال التجارية وظائف جديدة تعتمد التكنولوجيا المتقدمة وغير المتقدمة. وسيطلب الاقتصاد الجديد تعاوننا سابقا للتنافسية فيما بين المؤسسات التجارية التي يمكن أن تخلق قيمة تفوق المخاطر. وحتى تحتفظ المنتجات والمواد بقيمتها في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها، يجب أن تتواءم داخل الهياكل الأساسية المنشأة لإدارة استعادتها وإعادة استخدامها. وعلى سبيل المثال، عندما عملت المؤسسات التجارية معا لكفالة إمكانية الوصول إلى المواد الأولية بعد الاستهلاك، استطاعت الحصول على القيمة لفائدة علامتها التجارية الخاصة بها مع تعزيز التغيير في النظم في جميع مراحل سلسلة القيمة.

٧٧ - واسترسلت قائلة إن الهياكل الأساسية تتطلب تدفقا مستقرا للمواد والطلب في الأسواق المربحة. كما من شأن الزيادة في الحجم الناجمة عن تدفق موحد للمواد أن تقلل التكاليف، وبالتالي ستزيد الربحية الناجمة عن الشراكات السابقة للتنافس. وسيجعل الاستثمار المشترك من جانب العلامات التجارية الاستهلاكية الكبرى في الحلول الدائرية كل واحدة منها في وضع أفضل لتحقيق أهدافها الفردية. والمدن والدول مرشحة للاستفادة أيضا، بالنظر إلى أن نظام "تناول، واصنع واطرح جانبا" يكلفها غاليا.

٧٨ - ويبدو على نحو متزايد أيضا أن سلعا مثل الأثاث، التي كان يُنظر إليها في الماضي أنها للدوام، باتت تعتبر غير قابلة لإعادة الاستعمال. وتنفق سلطات مدينة نيويورك ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لإرسال منسوجات، معظمها لا يزال قابلا للاستعمال، إلى مدافن النفايات. وفي الواقع، لا تُرتدى الملابس إلا سبع مرات، في المتوسط، قبل التخلص منها. ومن شأن النهج المبتكرة لإعادة استخدام المنسوجات وإعادة التدوير الكيميائي المتطور أن تولد أرباحا بدلا من أن تكبد دافع الضرائب تكاليف. وإحدى الإجابات على الضغط الذي تمارسه وسائط التواصل الاجتماعي على الشباب فيما يتعلق بعدم ارتداء نفس الملابس مرتين هو تبادل الملابس أو تأجيرها.

٧٩ - وختمت بالقول إن نماذج الأعمال التجارية المبتكرة والتكنولوجيات الجديدة هذه تمثل فرصا للاستثمار. وبالإستغلال الكامل للموارد غير المستغلة في الوقت الراهن، يمكن تغيير النظم دون التضحية بالملكاسب الاقتصادية.

على الرغم من أن ٩٠ في المائة من الفولاذ هو صلب مُعاد تدويره، إلا أن الكمية الإجمالية المنتجة تستمر في الزيادة. وهناك عناصر نادرة توجد في الصلب تُفقد نهائيا في هذه العملية. والمسألة هي تفادي هذه الخسارة. ولعل الجواب يكمن في إنتاج صلب أقل جودة بتكنولوجيا أذكى.

٧٣ - السيدة دالي (المديرة التنفيذية، مركز الاقتصاد الدائري، وشركاء الدائرة المغلقة) تحدثت، بصفتها عضوة في حلقة النقاش، مرفقة بياها بعرض بالشرائح الرقمية، وقالت إن الشراكات على نطاق الصناعات والمدن والبلدان حاسمة في تحقيق التحول الاقتصادي. وقالت إن الفترة الحالية التي تتسم بتغير هائل في طرق عمل الناس وعيشتهم واتصالاتهم تخلق تحديات وفرصة للتصدي لأشد الجوانب اختلالا في النظام الاقتصادي الخطي وتعطيل "واقع سير الأعمال كالمعتاد" من خلال نهج ابتكارية. ويجعل النمو السكاني السريع وتزايد القيود على الموارد والتوسع الحضري من الملح إعادة النظر في النظام الحالي القائم على "تناول، واصنع واطرح جانبا". فقد جرى تجاوز نماذج النمو التقليدية بفعل وتيرة النمو والتغيير التكنولوجي. هذا وأنفقت بلايين الدولارات على مدافن النفايات التي تبلغ قيمتها في حد ذاتها بلايين الدولارات.

٧٤ - وأضافت أن الانتقال إلى الاقتصاد الدائري سيكون، في الولايات المتحدة الأمريكية، مدفوعا بالقطاع الخاص وليس اللوائح التنظيمية الوطنية. وقد بدأت الأعمال التجارية والمستثمرون يسلمون بضرورة مراعاة العوامل الخارجية في تحليل المخاطر الخاصة بهم، مثل تعطيل سلسلة الإمدادات، والتحول من الامتلاك إلى التأجير وما يترتب على ذلك من أثر على المبيعات، والآثار المترتبة على وضع السياسات الإقليمية. ومن الأمثلة على هذه الأخيرة هناك الاقتراح الذي طُرح في الاتحاد الأوروبي بحظر المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام وإلزام المنتجين بتحمل بعض من تكاليف إدارة النفايات. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى ظهور نماذج جديدة للأعمال التجارية.

٧٥ - وفي الولايات المتحدة، هناك حاجة إلى زيادة الوعي العام بأن النفايات لا تختفي هكذا ببساطة وذلك من أجل حشد دعم المستهلكين والناخبين للانتقال إلى الاقتصاد الدائري. ويصح هذا خاصة مع غياب اللوائح أو التمويل الوطنيين. ومن بين المؤشرات الإيجابية أيضا زيادة فاعلية أصحاب المصلحة في مسائل من قبيل المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وتزايد اهتمام المستهلكين

إلى توليد كميات ضخمة من النفايات. وحيث لا يوجد مفر من النفايات حتى في الاقتصاد الدائري، ينبغي تركيز الجهود على كفاءة ألا تكون ضارة. وتقوم البلدان الغربية حاليا بدور ريادي فيما يتعلق بأفضل الممارسات، إلا أن أولوية الاتحاد هي تحديد نماذج مناسبة للهند. ومن خلال دراسة سلاسل القيمة من منظور الأعمال التجارية ودورة حياة المنتجات عبر مراحل إنتاجها واستهلاكها والتخلص منها، يمكن تحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب التغيير والحلول الممكنة، التي يجب قياس ما يعوض عنها بعناية.

٨٥ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): أشار إلى المقولة الأخلاقية الداعية إلى العيش البسيط التي تسود في المجتمعات المحلية للأميث والمونيين في الولايات المتحدة وشدد على أهمية تجنب استخدام اللغة التخصصية في الحملات الرامية إلى زيادة الوعي بالاقتصاد الدائري في دوائر صناعات السياسات وعمامة الجمهور. وتساءل أيضا عن كيفية تشجيع الأعمال التجارية في الهند على الانتقال إلى الاقتصاد الدائري.

٨٦ - السيدة بجاج (مستشارة، اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية): قالت إن الاتحاد يبلغ المفهوم إلى الشركات من خلال الحلقات الدراسية والمؤتمرات. وعلى سبيل المثال، يجري تشجيع شركات التشييد على النظر إلى المباني الجديدة في وقت متزامن باعتبار ذلك وسيلة لتخزين مواد البناء لإعادة استخدامها في المستقبل. وفي الأجل الطويل، ينبغي نشر الوعي بالمفهوم عن طريق النظام التعليمي. وبالنظر إلى التكاليف التي ينطوي عليها الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، فإنه سيستغرق بعض الوقت.

٨٧ - السيد تيرفا (فنلندا): تساءل عما إذا كانت الجهود الرامية إلى الانتقال إلى اقتصاد دائري ينبغي أن تكون مدفوعة بالمستهلك أم تستند إلى اللوائح الحكومية.

٨٨ - السيد أنجلز (هولندا)، أشار إلى أن النهج المتبعة في التخلص من النفايات في البلدان الغربية تُهج غير مستدامة، وقال إنه يود أن يعرف المزيد عن الكيفية التي يمكن بها للشركات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تسهم في الانتقال إلى اقتصاد دائري. وتساءل أيضا عن الدور الذي قد تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٨٩ - السيدة إمت (نيجيريا): قالت إن البلدان النامية لا يمكنها أن تتعامل مع التخلص من النفايات بالطريقة التي اتبعتها البلدان المتقدمة النمو. ولهذا ينبغي توحيد معايير الجودة في إنتاج السلع

٨٠ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): أشار إلى أن مدينة سان فرانسيسكو بما معدل تحويل عن مدافن النفايات يتراوح بين ٨٠ و ٨٥ في المائة وتساءل عن الأثر الذي أحدثه قرار الصين بحظر استيراد النفايات في الولايات المتحدة.

٨١ - السيدة دالي (المديرة التنفيذية، مركز الاقتصاد الدائري، الدائرة المغلقة للشركاء): قالت إن من شأن الحظر أن يحفز الابتكار. وذكرت أن العديد من الشركات في الولايات المتحدة تستخدم بالفعل أحدث تكنولوجيات إعادة التدوير النظيفة وستستفيد من الحظر. ويتعين على شركات أخرى للحاق بالركب. وبعيدا عن الاستثمارات الكبيرة في مثل هذه المرافق وزيادة تثقيف المستهلكين، يجب على البلديات رفع معايير جمع المواد القابلة لإعادة التدوير.

٨٢ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): قال إنه ينبغي للمستهلكين أن يختاروا، حيثما أمكن، السلع العضوية للتجارة المنصفة.

٨٣ - السيدة بجاج (مستشارة، اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية): تحدثت بصفقتها عضو في حلقة النقاش، مرفقة بياخها بعرض بالشرائح الرقمية، وقالت إن الناس في الهند يؤكدون مرارا أن الاقتصاد في ذلك البلد كان دائما دائريا. ويخشى آخرون من تعقيد المسألة ومن الارتفاع المحتمل لتكلفة الاستثمار في الهياكل الأساسية التي سيتطلبها الاقتصاد الدائري. ويعمل الاتحاد على نشر الوعي بالمفهوم ويخطط أن يقدم، ابتداء من عام ٢٠١٩، تعويضات إلى الشركات التي تعتمد نماذج دائرية. وبحسب بعض الحسابات، فإن الانتقال إلى اقتصاد دائري يمكن أن يضيف ٤٠ بليون دولار إلى الاقتصاد الهندي بحلول عام ٢٠٥٠. وهذه الإمكانيات الكامنة لتوليد الثروة جذابة للأعمال التجارية. وإن هدف الاقتصاد الدائري، في الواقع، هو توليد الثروة من دون نفايات. ولا أحد يرغب في العودة إلى أسلوب التقشف في الحياة. ولكي تنجح الجهود الكبيرة لإذكاء الوعي بالاقتصاد الدائري، يجب أن تكون اللغة المستخدمة لوصفه خالية من العبارات التخصصية.

٨٤ - وقالت إن الاقتصاد الدائري يُنظر إليه بطرق متنوعة. وبالنسبة للبعض، هو يعني إعادة وتحديد رأس المال الطبيعي، بينما ينصب التركيز بالنسبة لآخرين على الكفاءة والحد من الضغط على الموارد البكر. وفي الهند، يطرح عدم وجود الهياكل الأساسية للتخلص من النفايات تحديات خاصة. ففي الاقتصاد التقليدي، كانت إعادة التدوير هي القاعدة، ولكن استخدام البلاستيك أدى

نحو الاقتصاد الدائري أمرا غير مرجح في بلدان مثل الهند. وفيما يتعلق بتصدير وتحرير النفايات، قالت إن هناك حاجة لتوخي الحذر في النظر للاقتصاد الدائري باعتباره مجرد وسيلة لإطالة أمد حياة المنتجات بنقلها بشكل مناوئ من البلدان الأغنى إلى البلدان الأفقر. ويمكن لهذا النهج أن يؤدي إلى أن تُصبح أشد البلدان فقرا مكبات لإلقاء نفايات العالم.

٩٤ - السيد ليمينس (المدير العالمي وقائد الخدمات الاستشارية العالمية في شركة أروب): قال إن اللغة المستخدمة للترويج للاقتصاد الدائري يجب أن تفصل على حسب فئات مختلفة من الجمهور. وقال إن الشباب باتوا يهتمون بالنقل أكثر من اهتمامهم بامتلاك السيارات. وفي البلدان النامية التي تتسم بندرة في مواد البناء، على سبيل المثال، يمكن الدفاع عن استخدام المواد غير التقليدية. ويمكن في الوقت الراهن بناء المساكن باستخدام الألياف الطبيعية وحتى المواد الصغية. وسيؤدي تقادم الحجج المؤيدة للاقتصاد الدائري في إطار إيجابي إلى جعل المستهلكين يشترون منتجاته. وبالإضافة إلى تشجيع الحوار فيما بين المؤسسات التجارية، هناك حاجة إلى الاتفاق على لغة ملائمة للحوار بين المنشآت التجارية والمستهلكين. وبالإضافة إلى المنافسة، يجب تشجيع التعاون الذي يعود بالفائدة على الطرفين في مجال الأعمال التجارية. وللحكومة دور هام في ذلك الصدد. وأشار إلى أن الإمكانيات التي تتيحها الإدارة التكنولوجية مفتوحة المصدر ينبغي النظر فيها أيضا. وعلى الصعيد الدولي، يوجد لدى الصين والاتحاد الأوروبي الكثير مما يمكن أن يتعلماه من بعضهما البعض. وباختصار، من شأن إيجاد حوافز لجميع أصحاب المصلحة أن يشكل الطاقة الدافعة للانتقال إلى الاقتصاد الدائري.

٩٥ - السيدة دالي (المديرة التنفيذية، مركز الاقتصاد الدائري، الدائرة المغلقة للشركاء): قالت إن مسألة كيفية تعزيز الاقتصاد الدائري ليست مجرد مسألة لوائح حكومية أو تنفيذ المستهلكين. وأضافت أن المستهلكين لا يعرفون السعر الحقيقي لبعض السلع. وينبغي احتساب تكلفة مدافن القمامة، على سبيل المثال، وتقاسمها بين المنتجين والمستهلكين. وذكرت أن نسبة ضئيلة فقط من القطع التي يجري التبرع بها للمتاجر بيع الملابس المستعملة هي التي تباع. وينتهي المطاف بالجزء الأكبر منها في مدافن القمامة أو تُسحق إلى الخارج، وهو ما يكون له في بعض الأحيان آثار سلبية غير مقصودة على منتجي النسيج المحليين في البلدان النامية.

الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم. بيد أن الصعوبة تكمن في كيفية إنفاذ هذه المعايير في البلدان النامية.

٩٠ - السيد فارغونف (الاتحاد الروسي): وافق على أن الانتقال إلى اقتصاد دائري ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقال إن هناك مشروعا قد أُطلق في بلده من أجل إزالة النفايات. وذكر أنه يجري تطوير نظام إلكتروني لمراقبة البيئة من أجل منع إنشاء مدافن غير شرعية في المدن. وقد بدأت العديد من المؤسسات التجارية أيضا بعرض أحدث التكنولوجيات لتحسين أساليب إنتاجها. ويعني إدخال تغييرات على التشريعات أن المنتجين باتوا يُحمّلون مسؤولية أكبر عن إعادة تدوير مواد التغليف والسلع التي لم تعد صالحة. وعلى نفس المنوال، يتعين على المستهلكين أن يجمعوا مواد التغليف وما يتصل بها من مواد لأغراض إعادة التدوير. ومن شأن استرداد المستهلكين الجزئي لما دفعوه من أجل إعادة هذه المواد أن يقدم حافزا. وفي حين يدعم الاتحاد الروسي الحوار الجاري بشأن الاقتصاد الدائري في منتديات مثل الاتحاد الأوروبي، فإنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية في فرادى البلدان وكذا قدرتها الاجتماعية والاقتصادية على إحداث هذا الانتقال.

٩١ - السيد لو يوهوي (الصين): أشار إلى أن التكنولوجيا اللازمة للإنتاج في الاقتصاد الدائري مكلفة، وقال إن الصين اعتمدت مع ذلك لوائح تتماشى مع المفهوم في عام ٢٠٠٨. وقال إن فكرة التنمية الخضراء أمر بالغ الأهمية. وأشار إلى أن الصين تعيد تدوير النفايات الخاصة بها ولكنها لا تملك القدرة على معالجة نفايات بلدان أخرى. وذكر أن القرار الذي اتخذته حكومة بلده بحظر استيراد النفايات تدبير بيئي رئيسي. ولا بد من إيجاد سبل لوقف تصدير النفايات الصلبة من بعض البلدان إلى البلدان النامية، التي لا تستطيع معالجتها.

٩٢ - السيد سينها (الهند): أشار إلى إيجابيات أساليب العيش التقليدية، وبالتالي المستدامة، وقال إن المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام ستُحظر في بلده بحلول عام ٢٠٢٢. وتعمل السلطات أيضا على إزالة المواد البلاستيكية من البحر على طول ساحلها الممتد على طول ٧ ٥٠٠ كيلومتر. وذكر أن الحاجة الظاهرة إلى التكنولوجيا المتقدمة من أجل تحقيق الاقتصاد الدائري تثير السؤال الحرج المتعلق بنقل التكنولوجيا إلى البلدان غير القادرة على الانتقال من تلقاء نفسها.

٩٣ - السيدة بجاج (مستشارة، اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية): قالت إن الانتقال إلى الوعي العام يجعل انتقالا مدفوعا بالمستهلكين

من التأثير. ويحدث تحول في نمط التفكير بعيدا عن الاقتصاد الخطي ليس فقط في القطاع الخاص، بل يحدث أيضا وبصورة متزايدة في الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

١٠٠ - وتابع قائلاً إن مناقشة الاقتصاد الدائري لا يمكن أن تكون أحسن توقيتاً منها الآن. ومن شأن مزيج من النمو السكاني، والتوسع الحضري السريع، والتنمية الاقتصادية أن تزيد من الإنتاج العالمي للنفايات بنسبة ٧٠ في المائة في السنوات الـ ٣٠ المقبلة. وحالياً، يتم إنتاج أكثر من ٢ بليون طن من النفايات البلدية الصلبة في السنة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٣,٤ بلايين طن بحلول عام ٢٠٥٠. ولذلك فإنه ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذا الاتجاه على وجه الاستعجال. ولا بد من تسخير الابتكار والتكنولوجيا لتوجيه التغيير، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال شراكة بين جميع القطاعات.

البيانات الختامية

١٠١ - السيدة كينغ (الرئيسة المشاركة): قالت إن النجاح في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري سيتطلب تغييراً في أنماط التفكير العالمية؛ ولا بد من الإشارة إلى أن بيئة صحية تُعد أيضاً مصدراً للنمو وفرص العمل وفرصة لاكتساب مهارات جديدة. وأما الفوائد المحتملة فتحظى باعتراف متزايد في جميع أنحاء العالم. وتعهدت شخصياً بالعيش بطريقة أكثر بساطة وأن تستخدم وتُعيد الاستخدام.

١٠٢ - السيد سكينر - كليه أريناليس (الرئيس المشارك): ثنى على تعهد السيدة كينغ، قائلاً إن حلقات النقاش وفرت مادة دسمة للتفكير. وقال إن الواقع المر هو أنه يتعين على كل شخص، في عالم يتسم بالعولمة، أن يستخدم كميات أقل ويعيد استخدام كل شيء. ذلك أن كل نشاط بشري له أثر ملوث. وفي مواجهة النمو السريع للسكان وتوسع المناطق الحضرية، يجب على البشرية أن تتعلم الحفاظ على الموارد الطبيعية والعيش بطريقة أكثر تواضعاً. وستكون العبقرية والابتكار البشريين، اللذين يكملهما التعاون بين الصناعات والبلدان والمناطق، أساسية في رفع التحديات المنتظرة. وهذا لا يعني الاستسلام لإغواء المصالح المكتسبة. فقد أدت الإعانات، لا سيما في مجال الزراعة، إلى إحداث تشوهات في الأسواق، وعدم الكفاءة، وكمية هائلة من النفايات. ويبدو أن العضو الأكثر حساسية في الجسم البشري لا يزال هو الجيب. وهذا الوضع يجب أن يتغير.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:١٨.

٩٦ - السيد شانك (مدير الاتصالات، ائتلاف المدن المحايدة من حيث الأثر الكربوني): أشار إلى أن جميع المشاركين في الاجتماع الحالي قد يرغبون في دراسة التغييرات التي يمكن أن يحدثوها في حياتهم اليومية وأنماط استهلاكهم.

اختتام الجلسة المشتركة

الملاحظات الختامية

٩٧ - السيد أحمد (المدير بالنيابة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب نيويورك): قال إن الموارد الطبيعية تُستهلك حالياً بمعدل يناهز ثلاثة أضعاف معدل استهلاكها في سبعينات القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، ينتهي المطاف بأكثر من نصف تلك الموارد في شكل نفايات وانبعاثات، بينما لا تجري إعادة تدوير سوى ١٠ في المائة منها. وقال إنه يتفق مع القول بأنه قد يكون من المفيد وضع تعريف مشترك للاقتصاد الدائري. بيد أنه مع إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠، كان يجري بالفعل وضع هيكل عالمي جديد. وذكر أن بعض القطاعات تقوم بدور الدليل الذي يحتذى: ففي قطاع التشييد في كينيا، على سبيل المثال، يُعاد استخدام جميع المواد التي تسترد بعد هدم المباني.

٩٨ - وتابع قائلاً إن تهيئة الظروف المواتية للاقتصاد الدائري ستنتطلب إجراءات سياساتية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ذلك أن اعتماده في بلد ما سيؤثر على البلدان الأخرى وسيؤثر على سلسلة القيمة برمتها، من خلال فتح الأسواق الدولية للسلع والخدمات المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، وتيسير التجهيز، والتشجيع على زيادة كفاءة إعادة التدوير، وحفز الاستثمار الأجنبي والابتكار. وأشار إلى أن الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة له صلة وجيهة بصورة خاصة بمفهوم الاقتصاد الدائري. وحث بالقول إن تعقيد ذلك الانتقال تمكن معالجته أيضاً عن طريق التنفيذ الفعال للاتفاقات الدولية القائمة بالفعل. وستكون الشراكات حاسمة أيضاً في الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

٩٩ - السيد ليو زيمين (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن تحولاً عالمياً إلى اقتصاد دائري يمكن أن يعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال أيضاً إنه ينبغي توخي الحذر في تحديد مزيج التهج التي تكون الحكومة والقطاع الخاص والمستهلكين محركات لها من أجل تحقيق المكاسب التكنولوجية والوفورات في التكاليف المتوقعة. وأضاف أنه يتعين الزيادة في نوع المبادرات التي جرى بحثها أثناء حلقات النقاش لتحقيق الحد الأقصى